

تحليل الظواهر الاجتماعية من المنظور التاريخي المقارن

د. أحمد براح

المدرسة التحضيرية للعلوم والتقنيات - الجزائر

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة المنهجية بين علم التاريخ و علم الاجتماع، و كيف أنّ الباحث في علم الاجتماع يستخدم المعطيات التاريخية لعقد المقارنات، و هذا ما قام به الكثير من علماء الاجتماع في دراساتهم و على رأسهم العالم ماكس فيبر الذي حاول إيجاد أنما تصورية، تعتمد على المعطيات التاريخية، و كيف أنّ هذا الأخير حاول إيجاد العلاقة بين التاريخ و علم الاجتماع من خلال دراسته للأخلاق البروتستانتية.

Résumé :

Cette étude consiste à mettre en exergue l'utilisation des données historique dans l'analyse des faits sociaux.

تتطلب أي ظاهرة اجتماعية مداخل متعددة لتحليلها وفهمها، بهدف الوصول إلى أعلى مستوى من الموضوعية، ولأجل ذلك يكون البحث في حاجة إلى هذه المنظورات حسب طبيعة الظاهرة موضوع الدراسة، ومن هذه المنظورات المدخل التاريخي، والثقافي والاقتصادي، والإيديولوجي، والسياسي، والديني، وغيرها من عناصر التحليل التي يلجأ إليها الباحث.

ففي حالة استخدام المعطيات التاريخية يلجأ الباحث إلى تقنية المقارنة بين مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الظاهرة في نفس المجتمع، وفي المجتمعات الأخرى من أجل تتبع تطور الظاهرة موضوع الدراسة، رابطاً ذلك بالخصائص الثقافية للمجتمع لاعتبارها أهم مؤشر نفهم من خلاله سلوك الأفراد ضمن الجماعة، ومن خلاله الفعل الاجتماعي وهذا ما يجعلنا نعبر في الأخير عن تطور البناء الاجتماعي، والثقافي الذي تحدث ضمنه الظاهرة الاجتماعية في فترة زمنية معينة استناداً أيضاً إلى نسق القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية، خاصة من خلال الممارسات اليومية للأفراد، والجماعات (اللغة، الاتصال، الفنون، وقواعد المعاملات وغيرها..).

وإذا كانت هذه الممارسات ملاحظة في الحياة اليومية، فهي نتاج تراكم تاريخي عبر الأجيال المتلاحقة، والهدف منها الوصول إلى نقطة الالتقاء التي من خلالها يمكن الوصول إلى قاعدة عامة لفهم السلوك الاجتماعي.

أثر العوامل الثقافية في تحليل الظواهر الاجتماعية :

إنّ دراسة أثر العوامل الثقافية في الدراسات السوسيولوجية يعتبر من أهم أدوات التحليل الكيفي لفهم الظواهر الاجتماعية، ولا يكتمل هذا التحليل إلا بربط هذه الظواهر الاجتماعية بمختلف المعطيات التاريخية وربط العلاقات بين الإطار الاجتماعي والثقافي للظواهر الاجتماعية، وهذا ما أغفله بعض الأنثروبولوجيين. ولا يكتمل هذا التحليل إلا إذا أخذنا في الاعتبار حدود الزمان، والمكان، الذي تجري فيه الظواهر موضوع الدراسة، لأنّ كل فترة زمنية تعبر عن وجه من أوجه الظاهرة وحالة من حالات التغير الاجتماعي، وقد يعبر تباعد المكان عن الفروق بين الثقافات، سواء داخل المجتمع الواحد، أو في مختلف المجتمعات. لذا يعتبر التصريح بالمكان والزمان أحد أهم المعطيات التي على الباحث أن يحرص عليها حتى يتم ضبط أهم العناصر لفهم الظاهرة فهما موضوعيا، والابتعاد عن التعميمات الخاطئة، ويسمح لنا ذلك بإحداث المقارنات بين مختلف المجتمعات من الظواهر الاجتماعية التي تحدث فيها.

وإذا كان من الصعوبة الوصول إلى حالة التعميم من خلال ما تقدم، فإنّه من الممكن أن يصل الباحث إلى حالة من حالات التعميم في حالة الأخذ في الاعتبار، خاصتي الزمان والمكان، والخصائص التاريخية والثقافية، وعقد المقارنات المختلفة بحيث يتكون لديه تصور واضح عن الظاهرة خاصة من خلال الاستفادة من الأدوات التي يوفرها العلم ليكتشف حالات التكرار المطردة في الظاهرة، والتباينات الكامنة فيها بطريقة يمكن من خلالها فهم ماضي وحاضر الظاهرة، وتقديم التوقعات المختلفة لها، وهذا ما يمهد لبناء النظرية في علم الاجتماع، وهنا يجب التنبيه إلى الفرق بين حالة التصور والخيال الذي يحمله الباحث اتجاه الظاهرة، ومختلف التأويلات التي يصل إليها بين الحالات الواقعية للظاهرة، بما فيها التصورات التي يحملها أفراد مجتمع البحث عن الظاهرة. بحيث من الضروري ألا يكون التناقض صارخاً بين التصورين، والذي يؤدي إلى إرباك حالة التعميم التي نهدف إليها.

ومن جهة أخرى الحرص على احترام قواعد المقارنة، بحيث من الضروري ألا تكون بين العناصر المتشابهة، وضمن سياقها التاريخي، والاجتماعي، والثقافي، ومن الضروري أن تتم بعد دراسة الخصائص الثقافية وضبط معنى الفعل الاجتماعي، وربط الظواهر فيما بينها وسوى ذلك تفقد الظاهرة معناها الحقيقي.

فالظواهر الاجتماعية ليست منعزلة عن بعضها البعض سواء في الزمان أو المكان، فهي تنتمي إلى البناء الاجتماعي الذي لا يمكنها الانفصال عنه كما لا يمكننا عزلها عنه بدعوى إجراء التجربة على أحد الأجزاء الاجتماعية، أو أحد أجزاء الظاهرة، وهذا ما نجده عند مختلف الباحثين مثل دراسة دوركايم للانتحار، الذي حاول فهمه من خلال الربط بين مختلف العناصر التاريخية، الثقافية والدينية، وعقد المقارنات المختلفة للوصول إلى تفسير أسباب الظاهرة، وهذا ما نجده أيضاً عند ماكس فيبر، من خلال المقارنات التاريخية والثقافية، بين البروتستانت والكاثوليك مثلاً، ومحاولة فهم أسباب الفعل لدى الأفراد عند كل طائفة من هاتين الطائفتين.

التحليل المتعدد المداخل النظرية لدراسة الظاهرة الاجتماعية :

و تقودنا هذه الدراسة إلى الالتفات إلى أهمية المادة التاريخية في الدراسات السوسيولوجية، وذلك بمعالجتها من خلال المقارنة بين مختلف المعطيات المحصل عليها وتصنيفها حسب عناصرها المتجانسة وحسب خصائصها الثقافية، والاجتماعية والدينية وغيرها، تمهيداً لاتخاذها أداة لتحليل الظواهر أو الظاهرة موضوع الدراسة، ويقودنا هذا للحديث عن تعدد المداخل النظرية، والمنهجية لدراسة الظواهر الاجتماعية،

بحيث أن تكامل هذه المداخل يؤدي إلى التحكم أكثر في تحليل الظاهرة وفهمها وتفسيرها ويبقى على الباحث أن يختار جيدا هذه المداخل بما يتناسب وطبيعة الموضوع وأهدافه وخصائص الظاهرة، بحيث لا تتناقض فيما بينها حتى لا تؤدي إلى نتائج متناقضة، ثم أن عليه أن يؤلف بين مجموعة من المفاهيم التحليلية التي يستقيها من مختلف المداخل النظرية بحيث يجعلها متكاملة ومنسجمة في خطاب واحد بعيدة عن أي شكل من أشكال التنافر لأن التحكم في ترابط وانسجام وتكامل المفاهيم بمعنى الوصول إلى انسجام وتكامل عناصر التحليل ومجمل الأفكار التي يتبناها الباحث وهذه أهم الصعوبات المنهجية التي يواجهها الباحث في حالة اختياره المداخل المتعددة في تحليل الظواهر الاجتماعية ونفس الأمر ينطبق على المناهج إذ كل منهج يقودنا إلى نوع معين من المعطيات ويبقى في الأخير الوصول إلى عملية الربط والتكامل بين هذه المعطيات.

و رغم المزالق التي يمكن أن تواجه الباحث فإن الظاهرة الاجتماعية لم تعد تكتفي بمدخل واحد من مداخل التحليل نظرا لسهولة التغير الاجتماعي وتعقده، ونظرا لتباين الخصائص الاجتماعية والتاريخية والثقافية بين الجماعات الاجتماعية في المجتمع الواحد وبين المجتمعات، ونظرا لأن المدخل الواحد يعبر عن وجه واحد فقط من حقيقة الظاهرة الاجتماعية وبالتالي نبتعد نوعا ما عن الموضوعية وبالتالي عدم الوصول إلى التعميم الذي كان هدفنا من خلال الدراسة، ويسمح لنا هذا المنهج بتوسيع نطاق نظرة الباحث ووضوحها واتساع خياله السوسيولوجي، بما يجعله يضع أمامه جملة من الأدوات التي تسمح له بعزل الاحتمالات المختلفة لفهم وتفسير الظاهرة مما يزيد من صحة التعميمات التي يستنتجها.

إن دراسة الظواهر الاجتماعية بمعزل عن تطورها التاريخي، و دون اللجوء إلى المعطيات التاريخية، والثقافية وغيرهما، و دون اللجوء إلى مداخل التحليل المختلفة يجعلنا أمام ظاهرة معزولة في الزمان والمكان، مما يبعدنا عن فهم خصائص الظاهرة وعن فهم العلاقات الترابطية بين الظواهر الاجتماعية المختلفة، وبين المؤشرات المختلفة للظاهرة الواحدة، وعلاقة الظاهرة بالواقع الاجتماعي ذاته.

التكامل بين علم الاجتماع والتاريخ :

يصور لنا دور استخدام المعطيات التاريخية المقارنة في دراسة الظواهر الاجتماعية كفايتها المنهجية، بحيث أن استخدام المعطيات التاريخية المقارنة جزء أساسي في البناء الاجتماعي لعلم الاجتماع، بهذا لا تقرر نظرية التكامل المنهجي الاتجاهات المعرفية والمنهجية التي تضع معاييرها القيود على استخدام المعطيات التاريخية المقارنة في علم الاجتماع.

إن استخدام الباحث المعطيات التاريخية المقارنة، يتطلب دراسة حالة الثقافة، وهي تستند إلى محاولة ربط الظاهرة التاريخية بالإطار الثقافي الذي تحدث في نطاقه الظاهرة وعني ذلك ربط السلوك الاجتماعي بالهامش الثقافي الذي يتخلل السلوك الإنساني ويشكله، ويحدد مساره.

و بعد أن يحدد الباحث المظاهر الفريدة نسبيا للصيغ التاريخية المحددة زمانا ومكانا يسير البحث خطوة أخرى سعيا وراء التعميم، ويتم هذا بواسطة صياغة أنماط لها القدرة على التنبؤ الاشتراطي، أي أنها تستطيع أن تضع في صورة منسقة مجموعة من الوقائع يتكرر حدوثها وتطرد وقائعها، وتصدق على الماضي والحاضر، وعلى المستقبل، ومن ثم تكتسب قدرتها على التنبؤ الاستردادي للماضي والتنبؤ الاستطلاعي للمستقبل، بهذا فإن صياغة الأنماط التاريخية المحدودة بزمن معين، ومكان محدد، ينبغي أن يوجد قبل أي محاولة لبناء أنماط تصورية متحررة من الزمان والمكان.

ويبدو أن هناك تكاملا من وجهة نظر علماء الاجتماع، والمؤرخين في دراسة المجتمعات. فالتغير يتخذ طابعا بنائيا، غير أن نظرة علماء الاجتماع والمؤرخين نحو بعضهم البعض قد انطوت على قدر كبير من التعصب، والجمود. إن الدراسات السوسيولوجية في نظر المؤرخين ينقصها الأخذ في الاعتبار بعدي الزمان والمكان، زيادة على التعقد الواضح في الحياة الاجتماعية، بينما يرى علماء الاجتماع أن المؤرخين يكتفون فقط بجمع المعلومات دون أي تحليل وتفسير، والحقيقة أن هناك الكثير من التكامل الذي على علماء الاجتماع تحقيقه من خلال المقارنة، ومتابعة تطور الظاهرة وملاحظة أوقات ومناسبات تكرار الظاهرة نفسها، قبل إضفاء التحليل السوسيولوجي عليها والاستفادة من مناهج وتقنيات علم الاجتماع للوصول إلى التعميمات الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة.

والحقيقة أن هناك بعض الإشكالات المنهجية التي يجب تجاوزها أو البحث عن حلها للوصول إلى الموضوعية المرجوة في دراسة الظواهر، ومنها أن أي حادثة تاريخية لا تؤرخ بنفس الطريقة من باحث لآخر، وأحيانا يلاحظ الكثير من التناقضات في سرد هذه الحوادث سواء كان وصفها من خلال الكتب، والوثائق المختلفة، أو من خلال الأشخاص الذين عاشوا الحادثة ويعتبر هذا الأمر من أهم الأسباب التي تدفع ببعض علماء الاجتماع إلى تجاهل الجوانب التاريخية، وهذه ما نلاحظه أيضا في الاتجاه الاتنوميتودولوجي الذي يدرس الظاهرة ويحاول فهمها من خلال نظرة الأشخاص إلى واقعهم اليومي وتفسيرهم لحياتهم اليومية والظواهر التي يعيشونها، وبالتالي يركز علم الاجتماع على الواقع الموضوعي للظواهر موضوع الدراسة بعيدا عن التأويلات المختلفة وبعيدا عن ميول الأفراد، واتجاهاتهم الإيديولوجية المختلفة.

و في مقابل ذلك نجد اتجاه آخر من علم الاجتماع يعتبر التاريخ مخبر علم الاجتماع وقد تأثر بالاتجاه التاريخي ابن خلدون وماركس و انجلز فريدريك و أ. كونت و توكفيل والكثير من علماء الأنثروبولوجيا خاصة منهم التصوريون.

غير أن تفسير النظام الاجتماعي لم يعد يتم في ضوء نظرية التطور الاجتماعي، التي لم تكن تخلو من أي صبغة تاريخية بقدر ما أصبح يتم في ضوء نظرية « الوظيفة الاجتماعية » التي يؤديها هذا النظام.

و في القرن العشرين فرض التاريخ الاجتماعي نفسه كحقيقة واقعة و بدأ علماء الاجتماع يجدون فيما يقدمه المؤرخون ما يساعدهم على تقديم تحليلات شاملة تستند إلى فهم عميق لأبعاد الزمان التاريخي، و علاقته بعناصر البناء الاجتماعي، و هذا ما أدى إلى بداية تبلور علم اجتماع تاريخي، خاصة مع دراسة ليبست المعروفة بـ: « أول أمة جديدة » و دراسة باربختون مور « الجذور الاجتماعية للديكتاتورية و الديمقراطية » و كتاب فالستين Vellestein « النظام العالمي الجديد » (6) و غيرها.

و يبدو أن هناك الكثير من الجدل في هذا الموضوع سواء من هذا الطرف أو ذاك ورغم الانتقادات الموجهة إلى هذا الطرف أو ذاك فإن منطق العلم يفرض علينا عدم إهمال أي من الاتجاهين فكل دراسة تستفيد بقدر معين من التاريخ، التي تسمح لها بالتحليل و الاقتراب من حقيقة الظاهرة.

و يمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك لتحدث عن ضرورة استفادة علماء الاجتماع و الباحثين من مختلف العلوم الإنسانية و الاجتماعية و من مختلف التخصصات في هذه العلوم لتحليل الظواهر موضوع الدراسة، فما دام الإنسان هو الذي يحرك الحياة اليومية التي يعيشها و البناء الاجتماعي كله، فإنه من الضروري الاستناد إلى علم النفس و علم النفس الاجتماعي، و التاريخ، و الجغرافيا البشرية، و العلوم السياسية، و الدراسات الأدبية و مختلف الفنون، و الدراسات الأنثروبولوجية، و الاقتصادية من أجل فهم و تفسير الظواهر الاجتماعية.

فالإنسان هو الذي يمارس مختلف هذه الأنشطة الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية و الثقافية، و الدينية، و غيرها، و هو الذي يحركها و يتفاعل معها وجدانياً، و نفسياً و عقلياً، فيؤثر فيها و يتأثر بها، لذا لا يمكن بأي حال من الأحوال محاولة فهم أي ظاهرة اجتماعية دون اللجوء إلى جانب أو أكثر من هذه الجوانب للإلمام بحقيقة الظاهرة قدر الإمكان، و الإحاطة بها من كل جانب و إلا كان التحليل و الفهم ناقصين.

و ينطبق هذا الأمر سواء في الدراسات الماكروسوسيولوجية أو الدراسات الميكروسوسيولوجية، ففي دراسة الجماعات في التنظيمات مثلاً يتطلب الأخذ في الاعتبار مختلف مداخل التحليل هذه و إحداث التكامل فيما بينها، و إذا كان هدف تكامل العلوم الاجتماعية من أجل تقديم قراءة متكاملة للظواهر الاجتماعية، فإن هناك أحد العوائق التي يجب تجاوزها و هي تباين المنطلقات المنهجية لكل فرع من فروع هذه العلوم بحيث أن تباين مناهج البحث في علم النفس، و الاجتماع، و التاريخ، و العلوم السياسية وغيرها، بمعنى جمع نوع معين من المعطيات، و نموذج خاص من التحليل، و قراءة خاصة للظواهر موضوع الدراسة يجعل من الصعب التنسيق بين هذه المداخل أو على الأقل استغلالها استغلالاً تاماً و دقيقاً، و إذا كان من الصعب توحيد مناهج هذه الفروع العلمية بسبب خصائص العلم التي تفرض منهجاً معيناً للوصول إلى معلومات معينة لا نصل إليها بمناهج أخرى، و من جهة أخرى هل يمكن القول بمنهج آخر موحد يسلكه كل من أراد القيام بتحليل متعدد الأبعاد ينطلق منه الباحث لتقديم تحليل و قراءة متكاملة عن الظاهرة التي يدرسها ؟

و من هذا المنطلق يمكن لمناهج علم الاجتماع أن تكون لها القدرة على إثراء البحوث المختلفة في العلوم الإنسانية و الاجتماعية كما يمكن للنظرية الاجتماعية أن تكسب الوقائع الاجتماعية بأبعادها التاريخية و النفسية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و غيرها من المعاني الحقيقية التي تتضمنها.

إنّ التعميمات و الأحكام التي يتوصل إليها علماء الاجتماع في مجالات البناء الطبقي و النظام السياسي، و الملكية، و الأسرة، و أنساق المعتقدات، ما هي إلا معطيات أساسية يجب أن يعتمد عليها الباحثون في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية و الاجتماعية في فهم الظواهر المختلفة موضوع الدراسة.

و نكتفي هنا بالإشارة إلى مدخل التغير الاجتماعي الذي أخذ أبعاداً متشعبة في تحليل الديناميات الاجتماعية و محاولة وضع قوانين عامة للتغير الاجتماعي في مختلف الميادين و محاولة تفسيره من خلال جملة من الأسباب التي تتعدى البعد الاجتماعي إلى الأبعاد السياسية، و الاقتصادية، و الدينية و الثقافية و غيرها لذا فإنّ انفتاح الباحثين في العلوم الإنسانية الأخرى على هذا الجانب يزيد من توسيع دائرة إدراكهم و يوسع وجهة نظرهم.

و من الأمثلة الحية، على الاستخدام المنهجي السليم للمقارنة، محاولات ماكس فيبر في البحوث التاريخية المقارنة التي قام بها، حيث أنه كان يقوم بالمقارنة بين الظواهر الاجتماعية، و ما تقوم به من وظائف و كان يركز على أوجه التشابه و أوجه الاختلاف

وكان إذا نقصه شيء، اعتمد على مصادر متعددة، فمثلا عند دراسته لبناء المجتمع الصيني والهندي وتطور بنائها، فقد اعتمد على بعض المصادر التي تناولت بالدراسة التاريخ السياسي، والاقتصادي والقانوني والديني لهذين المجتمعين. وقد قام فيبر بتحليل هذين المجتمعين تحليلًا كليًا وظيفيًا يبرز العلاقة الواضحة بين الثقافة والمجتمع.

لقد كشفت دراسة فيبر هذه، على أن المعرفة بالمجتمعات الأخرى، وما ينجر عن ذلك من قدرة على المقارنة، ذات فائدة كبيرة في دراسات علم الاجتماع.

وفي الكشف عن العلاقة العلمية، وهذا ما يؤكد التقدم الذي كان يميز الدراسات التاريخية. إن الفرق بين فيبر وغيره من المفكرين، من أمثال ماركس، ترجع إلى أن دراسات فيبر كانت تتسم بأصالتها العلمية، حيث أنه في دراسته للأخلاق البروتستانتية مثلاً وضع نموذجاً تجريبياً يتم في إطاره دراسة الحالات التي فشلت فيها الرأسمالية على الظهور في الهند والصين، ولم يكن فيبر يهدف من خلال تحليله هذا الوصول إلى تحديد العلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية فحسب، بل كان يهدف الوصول إلى القضايا العامة، وبذلك فقد برهن على النظرة الخاطئة لأراء أصحاب الاتجاه التاريخي الذين كانوا ينكرون إمكانية الوصول إلى مثل هذه القضايا، وعدم إمكانية قيام علم تحليلي تعميمي لدراسة الظواهر ذات المضمون الثقافي.

و خلاصة القول فقد أردنا من خلال هذه الدراسة أن نؤكد على أن تحليل الظواهر الاجتماعية من خلال استعمال المنهج التاريخي المقارن، هو ضرورة تفرضها الكثير من الضرورات المنهجية، خاصة ما تعلق بالطبع التعميمي لعلم الاجتماع، فالمجتمعات الإنسانية لم تكن منعزلة عن بعضها في الماضي، ولم تنعزل في الحاضر، ولن تكون منعزلة في المستقبل، وإذا كان هناك تفاعل للمجتمعات في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، فإن ذلك كله يؤثر على الظواهر الاجتماعية في الماضي والحاضر والمستقبل.

كما أن استخدام المعطيات التاريخية يساعدنا على فهم المجتمع بصورة أوضح، إذ أنه ينبغي أن يفهم أي مجتمع في ظل الفترة الزمنية التي يوجد في إطارها، حيث أنه ما يسود من نظم اجتماعية، وأفكار، وأنماط تصورية يجعل من هذه الفترة نمطاً فريداً.

كما أن استخدام المعطيات التاريخية يساعد في فهم الظاهرة أكثر بردها إلى إشكالاتها السابقة التي كانت عليها قبل لحظة إجراء الدراسة.

وهكذا تبين لنا الضرورة الملحة لاستخدام المعطيات التاريخية المقارنة في تحليل الظواهر الاجتماعية، وكيف أن البحث السوسيولوجي يتطلب منهجياً الاعتماد على التاريخ في تحليله العلمي. بالرغم من ذلك قد يواجهنا بعض المعارضين بالقول بأن

الاستعانة بالمعطيات التاريخية في علم الاجتماع. هو أمر غير دقيق، إذ أن هذه المعطيات ليست معروفة لدى الباحثين معرفة كاملة بما يسمح لهم باستخدامها في المقارنة بين الحقائق الماضية، والحقائق المعاصرة. والواقع أن هذا الاعتراض يلمس مشكلة من مشكلات البحث الاجتماعي، ولكن قوة منطقته يحددها نوع البيانات التي تتطلبها مشكلة البحث.

فمن المبادئ الهامة التي تأخذ بها نظرية التكامل المنهجي أن يكون لدى الباحث اعتباراً كبيراً للمستلزمات التي تتطلبها وصف وتفسير موضوع الدراسة عند تصميم بحثه، ولا يفرط في هذه المستلزمات في سبيل مراعاة الحدود أو القيود أو المعايير التي تتطلبها أي من الاتجاهات المعرفية أو المنهجية في علم الاجتماع.

ولذلك يمكن القول بأن أصحاب الاعتراض المذكورين سابقاً قد يكونوا محقين إذا ما تعرضنا لبعض المشكلات، ولكن اعتراضهم مرفوض لمشكلات أخرى، إذ أنه يمكننا بالنسبة لكثير من المشكلات أن نحصل على البيانات الكافية الدقيقة عن الظاهرة الاجتماعية بواسطة استخدام المعطيات التاريخية المقارنة.

خاتمة:

وأخيراً فإذا كانت حقائق التاريخ نتاجاً لدراسة المؤرخ، ومصدراً لمعطيات الباحث في علم الاجتماع، فإن هذه الحقائق بالنسبة للمؤرخ نهاية الطرق ولكنها للباحث السوسيولوجي بداية طريقه في البحث العلمي، ذلك لأن علم الاجتماع يستخدم حقائق التاريخ ليعمم منها، وذلك بحكم ما يحمله هذا العلم من طابع تعميمي وهنا تستخدم حقائق التاريخ على أنها معطيات ينظر إليها الباحث في علم الاجتماع لوجهة من النظر تمليها عليه أهداف هذا العلم، ويعالجها بأساليب منهجية تحقق له هذه الأهداف، ومن أجل ذلك فإنه لا بد من التأزر الوظيفي بين التاريخ وعلم الاجتماع، وذلك من أجل الابتعاد عن القصور المنهجي الذي يسلب الكفاية المنهجية للباحث ويبيدها عن تحقيق دورها في البناء المنهجي لعلم الاجتماع.

مراجع الدراسة :

1. حكمت أبو زيد: التاريخ تعليمه و تعلمه حتى نهاية القرن 19، دار المعارف - بيروت 1961 ص 176
2. محمد عارف: المنهج في علم الاجتماع، الطبعة الثانية، دار المعارف - بيروت 1975 ، ص 30
3. Gurvich and W.moore edS), Twentieth Centry Sociology, London 1945, PP 96-120
4. هوارديكر: علم الاجتماع التأويلي و الأنماط التصورية، الدار القومية للنشر - القاهرة 1966 ص 93
5. السيد الحسيني : نحو نظرية اجتماع نقدية، دار النهضة العربية - بيروت 1985 ، ص 33
6. نفس المرجع : ص ص 40-45
7. نفس المرجع : ص 51
8. خضر زكريا : النظريات الاجتماعية المعاصرة ، الجزء الثاني، مطبوعات جامعة دمشق - دمشق 1988 ، 1989 ص 123 .
9. Duverger.M, Anintroduction to the Social Sciences - Traduit par M.Anderson, Mc Millan, New York, 1964 P 263.
10. محمد عارف : مرجع سابق، ص 30